مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد07 / العـــدد: 03(2023)، ص 347-360

" التنظيم القانوني للمدن الجديدة كسياسة لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة في التشريع الجزائري "

"The legal regulation of new cities as a policy for the development of the region and sustainable development in Algerian legislation"

ميهوب يزيد*	رقطي منيرة
جامعة البشير الابراهيمي برج بو عريريج.(الجزائر)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة/ مخبر الدراسات القانونية والبيئية.(الجزائر)
yazid.mihoub@univ-bba.dz	mounirarogti24@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/27 تاريخ القبول: 2023/01/19

الملخص:

تعد المدينة البيئة الحضرية التي يعيش فيها الإنسان، وقد أصبحت المدن الجديدة في الوقت الحاضر نموذجا معماريا يقتدى به في التوسع العمراني في مختلف بلدان العالم، حيث تعتبر مركزا حضاريا ونقطة التقاء كل الثقافات، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالتوسع العمراني ومشكلة تهيئة الإقليم، كما تعد سياسة جديدة لمكافحة الفوضى العمرانية الحالية واختيارا بديلا ووطنيا للحد من الفوضى الراهنة وقطبا لتنظيم التوسع العمراني وتوجيهيه، وهذا ما يسعى اليه المشرع الجزائري من خلال تشريعاته سعيا للتأسيس والتنظيم القانوني الجيد لها، من خلال التحكم الجماعي والأفضل لضمان جمال ونسق النمو العمراني وإعادة التوازن للبنية العمرانية في إطار شبكة حضرية متزنة ومتناسقة، كعنصر من عناصر النظام العام المعاصر، فكيف عالج المشرع الجزائري هذه المسألة ضمن نصوصه القانونية؟ والتي لابد وأنه كان حريص على الموازنة بين جعل موضوع المدن الجديدة ذو حدين، فعند وصف وتحليل أهم القواعد القانونية الخاصة بالموضوع وجدنا أن المشرع يسعى ليجعل منها أداة لتهيئة الاقليم ، وفي نفس الوقت، وسيلة يرغب من خلالها لخلق تنمية مستدامة، والتي تحتم عليه العمل والسعي أكثر من أجل ضبط القواعد القانوني أكثر كونها الأرضية القاعدية واللبنة الأولى لتواجد وتجسيد أي مخطط تنموي.

الكلمات المفتاحية: المدن الجديدة، تنمية مستدامة، تهيئة الاقليم، توازن بيئي

Abstract

The city is the urban environment in which man lives, and the new cities have become at the present time an architectural model to be followed in urban expansion in various countries of the world, as it is considered a civilized center and the meeting point of all cultures, and it is closely and directly related to urban expansion and the problem of preparing the region, as well as a new policy to combat the current urban chaos and an alternative and national choice to reduce the current chaos and a pole to organize and direct urban expansion, This is what the Algerian legislator seeks through its legislation in order to establish and regulate it well, through collective and better control to ensure the beauty and pattern of urban growth and the rebalancing of the urban structure within the framework of a balanced and harmonious urban network, as an element of contemporary public order. Which he must have been keen on balancing between making the issue of new cities double-edged When describing and analyzing the most important legal rules on the subject, we found that the legislator seeks to make it a tool for preparing the region, and at the same time, a means through which he wishes to create sustainable development, which requires him to work and strive more to control the legal rules more as they are the basic ground and the first building block for the existence and embodiment of any development plan.

Keywords: new cities, sustainable development, territorial development, ecological balance.

* يزيد ميهوب

- **مقدمة:**

تسعى كل دول العالم في السنوات الأخيرة جاهدة ، كل منها حسب ممتلكاتها وقدراتها، إلى محاولة خلق نوع من التوازن بين السعي لتحقيق التنمية المستدامة من جهة وبين الرغبة في البقاء وتحقيق الرفاهية من جهة أخرى، تماشيا مع ضرورة الحفاظ على الأمن والسلام البيئي على الأمد القريب والبعيد ، وفي شتى المجالات ، وهذا لإدراك هذه الأخيرة لمدى أهمية وضرورة الحفاظ على سلامة البيئة من الأخطار التي أصبحت تهدد الوجود البشري على الأرض، ومن بين هذه الاستراتيجيات، سياسة تنظيم المدن الجديدة كأداة لتهيئة الاقليم من جهة، وكونها أسلوب للعيش داخل بيئة متوازنة وسليمة من جهة أخرى، حيث تعد المدينة البيئة الحضرية التي يعيش فيها الإنسان، وقد أصبحت المدن الجديدة في الوقت الحاضر نموذجا معماريا يقتدى به في التوسع العمراني في مختلف بلدان العالم، حيث تعتبر مركزا حضاريا ونقطة التقاء كل الثقافات، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالتوسع العمراني ومشكلة تهيئة الإقليم، كما تعد سياسة جديدة لمكافحة الفوضى العمرانية الحالية واختيارا بديلا ووطنيا للحد من الفوضى الراهنة وقطبا لتنظيم التوسع العمراني وتوجيهيه، وهذا ما يسعى اليه المشرع الجزائري من خلال النصوص القانونية سعيا للتأسيس والتنظيم القانوني الجيد لها، من خلال التحكم الجماعي والأفضل لضمان جمال ونسق النمو العمراني وإعادة التوازن للبنية العمرانية في إطار شبكة حضرية متزنة و متناسقة، كعنصر من عناصر النظام العام المعاصر.

وتأسيسا على ما سبق أن لموضوع المدن الجديدة أهمية بالغة، حيث تجد هذه الدراسة أهميتها من الناحية العملية كون أن الكيفية التي تنظم بها التجمعات البشرية تعد هي اللبنة الأولى لوضع التصور العام لمستقبل العالم بأسره، كما تتضح الأهمية العلمية لموضوع الدراسة في كونه يغطي الجانب القانوني لموضوع المدن الجديدة كآلية لتجسيد فكرة الحفاظ على التنمية المستدامة من جهة ، وبين كونه أداة لتهيئة الإقليم، فالجانب القانوني يعتبر هو حجر الأساس لتواجد أي تنظيم أو استراتيجية تسعى الدولة لتنفيذها بطريقة منظمة ومضبوطة، فلا يمكن تجاهل البنى القانونية لأي موضوع ، خاصة وإن كانت له أبعاد اقتصادية ومالية واجتماعية وحتى صحية وبيئة .

وتبعا لذلك يمكن القول أن أهداف هذه الدراسة تكمن في توضيح مدى اهتمام وحرص المشرع الجزائري وعلى غرار بقية التشريعات المقارنة بموضوع التناسق العمراني ضمن قالب قانوني ومدروس، وذلك لتوضيح مواطن القوة ومواطن الضعف في النصوص القانونية المعمول بها في التشريع الجزائري ، وذلك من أجل تدارك النقائص الملحوظة سعيا لتطويرها ومعالجتها بكيفية تتماشى مع الوضع داخل البلاد ، وبصورة تجعل من هذه الأداة ذات فعالية أكثر، وذلك بتسليط الضوء على أهم الايجابيات الملحوظة ضمن المنظومة القانونية من جهة، وبين ضرورة الاهتمام أكثر بما يشوبها من نقائص من أجل تدارك الوضع وجعل هذه السياسة ذات أهداف عملية أكثر.

وقصد الإحاطة بالموضوع فإن اشكالية الدراسة تتمحور حول:

كيف وازن المشرع الجزائري ضمن النصوص القانونية والتنظيمية الناظمة للاطار القانوني للمدن الجديدة- باعتبارها سياسة حضارية لتهيئة الاقليم كمخطط تنموي- سعيا لتحقيق التنمية المستدامة من جهة وبين كونها استراتيجية حديثة لإعادة التوازن البيئي في التشريع الجزائري من جهة أخرى ؟

للإجابة على هذه الاشكالية تم الاعتماد على المنهجين الوصفي و**المنهج** التحليلي، كونهما المنهجين الاكثر ملائمة مع طبيعة الموضوع وميدانه، من خلال تسليط الضوء على أهم النصوص القانونية بالوصف والتحليل القانوني المناسب، لذلك ارتأينا ضرورة التطرق للعناصر التالية ضمن محورين اثنين هما:

1. **سياسة المدن الجديدة كأداة لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة.**

1.1 .الطبيعة القانونية للمدن الجديدة وكيفية انشائها .

2.1 .كيفيات تسيير المدن الجديدة وطرق تمويلها.

2 .المدن الجديدة والذكية صديقة للبيئة واستراتيجية لإعادة التوازن البيئي.

1.2 . متطلبات انشاء المدن الجديدة وعلاقتها بعناصر النظام العام الجمالي والبيئي.

2.2. توزيع المدن الجديدة في الجزائر(نماذج ميدانية).

1. سياسة المدن الجديدة كأداة لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة.

انتهجت الدولة الجزائرية العديد من السياسات والمخططات التنموية تتنوع وتتعدد حسب مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك بالاعتماد على العديد من النصوص القانونية والتنظيمية كأرضية قانونية أولية وضرورية، لخلق نوع من التنسيق الفعلي والقانوني للممارسات الميدانية من أجل فتح الفرص للمشاركة الفعلية لكل المجالات في عملية بناء متكاملة ذات طبيعة ميدانية لتحقيق تنمية مستدامة ، وتعتبر سياسة المدن الجديدة من أهم هذه الاستراتيجيات، وقد نظمت هذه الاخيرة تحت غطاء قانوني وتنظيمي تضمنته عدة قوانين وتنظيمات أهمها:

- القانون رقم 01/20، المؤرخ في 12/12/2001، المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، ج ر العدد 77.[1]
- القانون رقم 02/08، المؤرخ في 08/05/2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها، ج ر العدد 34، سنة 2002.[2]
- القانون رقم 06/06، المؤرخ في 02/20 /2006 ، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، ج ر، العدد 15.[3]

1.1 الطبيعة القانونية للمدن الجديدة وكيفية انشائها.

إن فكرة إنشاء المدن، تعود للعصور القديمة، لاسيما المستعمرات الرومانية وليست وليدة النهضة الحديثة، وبالتالي فإن هذا المصطلح قديم قدم أولى الحضارات، وقد كان تأسيس وبناء المدن محل اهتمام الحكام عبر التاريخ ، وظهور المدن الجديدة ليس بالأمر الحديث ،

---

[1]- القانون رقم 01/20- المؤرخ في 12/12/2001- المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية- ج ر العدد 77.

[2]- القانون رقم 02/08- المؤرخ في 08/05/2002- المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية -ج ر العدد 34.

[3]- القانون رقم 06/06 - المؤرخ في 02/20 /2006 - المتضمن القانون التوجيهي للمدينة - الأمانة العامة للحكومة الجزائرية - ج ر- العدد 15.

ففكرة المدن الجديدة ترددت منذ أقدم العصور ، ويعود بناء المدن الجديدة في القديم أساسا إلى تطور الحضارات عمرانيا . فبنيت مدن بأكملها كقلاع أثناء الحروب و بجانب المقالع و التوسع على الأراضي المستعمرة .

ففي القرن التاسع عشر للميلاد ظهرت عدة مدن جديدة لأسباب اقتصادية، لاسيما في المناطق التي تحتوي على المناجم الضخمة، مثل منطقة " Ruhr " بألمانيا وذلك لاستيعاب العدد الكبير للعمال.

ثم ظهرت عدة نظريات تناولت هذا الموضوع و عالجته من جراء سرعة التحضر كانت في انجلترا، وأشهرها كتاب " Geddes Patrik " تحت عنوان " مدن في تطور" الذي حاول أن يحلل فيه العلاقات الوسطية في الإقليم الوظيفي للمدن و يعالجها مستعملا جدوله المشهور سكن ، عمل ، سكان ، وغيديس هو أول من استعمل مصطلح إقليم المدينة ، كما حاول أن يحدد مجال نفوذ المراكز العمرانية في الوسط، ويطور شبكة حضرية متزنة مستقبلا بإضافة مدن جديدة صغيرة الحجم لنشاط المدن الكبرى في الوظائف الحضرية، وتقلل من هيمنتها وتخفف عليها الضغط في مختلف مجالات الأنشطة الحضرية هذا من الناحية التاريخية. [1]

كما أن المخطط الانجليزي هوارد " Howard Ebenezer " وضع كتاب بعنوان "المدن الحدائقية المستقبلية" أو " مدن الغد الحدائقية" ضمن نظرية سميت بنظرية المدينة الحدائقية ، والتي ستند إلى تنفيذ التكامل بين خصائص الحضر والريف ومن خلال هذا التكامل يؤدى إلى إفراز مجتمعاً متوازناً يلبى كافة المتطلبات العمرانية لساكنيه.[2]

بحيث يكون هذا التنظيم متناسقا حضريا متكامل اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وأن يحتوي كل الخدمات الأساسية الضرورية وأن تكون الأرض ملكية جماعية بين ساكنيها، وأطلق عليه اسم مدينة الغد الحدائقية، حيث فكر في انشاء مدينة خالية من المشكلات الحضرية وتقدم مختلف الخدمات للانسان الحضري المعاصر، فقد كان الاعتقاد السائد في عصره أن الانسان إذا اراد أن يحي حياة هادئة عليه أن يلجأ إلى الريف ويترك المدينة، ومن هذا المنطلق، سعى واراد أن ينشأ مدينة تجمع بين مقومات الحياة الحضرية المعاصرة ، ومقومات الحياة الهادئة بالريف. [3]

تعرف المدن الجديدة من الناحية القانونية حسب المادة 02 من القانون رقم 08/02 على أنها:

" تعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري، ينشأ في موقع خال، أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان و التجهيز »، لتكمل المادة 03 من ذات القانون بنصها على أنه:

---

[1]-كتاف كريمة- مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02/08- مذكرة ماجستير- منشور عبر الرابط: https://www.elmizaine.com/2019/05/02-08-pdf.html كلية الحقوق- جامعة منتوري قسنطينة- 2013 - ص 01 .

[2]- لمياء السعيد،.مدن الشيخ زايد: جغرافيا الخير العالمية- القاهرة- السعيد للنشر والتوزيع. 2018- ص 61.

[3]- -عبد الحليم مهورباشة- - التخطيط الحضري - المبادئ والاسس - الأردن- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .2018 - ص 119.

« يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها أدوات تهيئة الاقليم وفق التشريع المعمول به».[1].

1 .1 .1 انشاء المدن الجديدة بموجب نصوص تنظيمية.

تعتبر تجربة العالم العربي من أهم التجارب الرائدة في هذا الميدان، والتي حققت نجاحا مميزا ، حيث أقيمت مدن جديدة متكاملة و مستقلة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومصر وغيرها .

وأقيمت مدن عربية علمية كاملة كمراكز للجامعات والبحوث العلمية ، مثل جامعة الملك سعود بالرياض ، وجامعة الملك فهد بالظهران، مدينة مبارك العلمية في برج العرب ، وجامعة العين في الإمارات وغيرها ، وأقيمت أيضا مدن عمرانية متخصصة صناعية مثل : مدينتي ينبع و الجبيل في المملكة العربية السعودية و غيرهما في البلدان العربية[2].

وتعد الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث شهدت هذه التجربة ، وذلك بسبب الزيادة المفرطة في حجم المدن لاسيما الكبرى ، والتي أصبحت تعاني ضغطا سكانيا صاحبه نمو عمراني سريع ، زاوج بين شكل التعمير المنظم المخطط أحيانا و الفوضوي اللاشرعي في أحيان أخرى، وقد تبنت السلطات استراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر ، خاصة عبر الشريط الساحلي والتل، أين وصل التشبع الحضري أقصاه في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم، وما نتج عنه من انعكاسات خطيرة على الوسط الطبيعي.[3]

لتتدخل السلطات التشريعية في الدولة لتنظيم هذه الاستراتيجية، وجعل إنشاء أي مدينة جديدة لا يتم إلا بموجب مرسوم تنفيذي استنادا إلى أدوات تهيئة الاقليم الموافق عليها، بعد أخذ رأي الجماعات المحلية الإقليمية المعنية، بشرط أن يحدد النص المنشئ لها على الخصوص ما يلي :

– تعيين أو ذكر البلدية أو ذكر البلدية أو البلديات المعنية ،

– تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة الذي يشمل كامل تراب البلدية أو البلديات المعنية أو جزء منها،

– تحديد محيط حماية المدينة، لبرنامج العام للمدينة الجديدة ووظائفها الأساسية، وهذا ما تضمنته نص المادة 06 من القانون رقم 02/08.[4]

1 .2 .1 . الطابع الصناعي والتجاري لهيئة المدينة الجديدة.

لقد جعل المشرع الجزائري عملية إنشاء المدن الجديدة مرتبطا بطريقة إنشاءها من الناحية القانونية ، والذي يشترط أن يكون بـ « نص تنظيمي»، وتبعا لهذا جعل عملية تسيير هذا المشروع مرهونا بضرورة إنشاء هيئة تسمى « هيئة المدينة الجديدة» ، والتي تؤسس بموجب التنظيم هي الأخرى، لتتولى العديد من المهام تنص عليها المادة 07 من القانون رقم 02/08 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة كأساس

---

[1]– قانون 08/02– المرجع السابق .

[2]– غسان سمان– المدن الجديدة في الوطن العربي و دورها في التنمية المستديمة– مجلة المدينة العربية– منظمة المدن العربية / الكويت – العدد 94– 2000– ص 21)

[3]– كتاف كريمة– المرجع السابق – ص09 .

[4]– القانون 02/08– المرجع السابق .

قانوني، كما أنه قد نص على أن كيفية تنظيم وسير هذه الهيئة يتم عن طريق التنظيم، نذكر مثلا : المرسوم التنفيذي رقم 06/–305 ، المؤرخ في 10/09/2006 ، المحدد لمهام هيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وتنظيمها وكيفيات سيرها [1] ، حيث وصفت هيئة المدينة الجديدة في نظر هذه المراسيم التنفيذية على أنها عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص « المؤسسة » حسب نص المادة 02 منه، لتتمتع هذه الهيئة بكل امتيازات الشخصية المعنوية من مقر وأهلية التقاضي واستقلال مالي واداري، وهذا ما يجعل تسير المؤسسة حسب القواعد الإدارية في علاقاتها مع الدولة، وتخضع للقواعد التجارية في علاقاتها مع الغير»، حسب نص المادة 45 من القانون رقم 88/01 القانون التوجيهي للمؤسسة الاقتصادية ، وهذا ما يجعلها تخضع لنظم قانونية مختلطة مما يجعل منازعاتها مختلطة أيضا، فهناك تنافسا ومزيجا بين قواعد القانونين الخاص والعام لحكم وتسيير هذه الهيئة، حيث تسير حسب قواعد القانون العام بعض الأنشطة القليلة بصفتها هيئة عمومية. [2]

2.1 كيفيات تسيير المدن الجديدة وطرق تمويلها :

يحتاج أي مشروع تنموي أو أي استراتيجية ما لنظام قانوني مسبق فهو الأرضية الأولى والدعامة الأساسية لأي مركز قانوني أو مشروع مهما اختلفت جوانبه، فهو الذي يثبت شرعيته ويحدد إطاره الإداري، وكيفيات تسييره و تمويله المالي، وهذا ما يسعى له دوما المشرع الجزائري من خلال مختلف تشريعاته، فقد أوجد الأرضية القانونية المناسبة لعملية تنظيم وإنشاء مدن جديدة، حيث حدد ضمن القانون رقم 02/08 السالف الذكر كل ما يتعلق بكيفيات تسيير هذه المدن سواء كانت مؤطرة قانونا أو لم تكن مؤطرة.

1 .2 .1 المدن المؤطرة قانونيا:

يعد الإطار القانوني الدعامة الأساسية لأي مشروع كان، فهو الذي يثبت شرعيته ويحدد إطاره الإداري، حيث يقول "بيار ميرلان" في هذا الشأن بعد دراسته لبعض نماذج المدن الجديدة في العالم: ((إن هذه الأمثلة كافية لإبراز تحديد الإطار الإداري وكيفيات التمويل، فإمكانية الإنجاز الفعال تتوقف على التشريع)) وهذا يدعو لبحث أنماط تسيير المدن المؤطرة قانونا[3]وهي التي تسير من طرف هيئة المدينة الجديدة بطريقة قانونية، وتختلف أنماط تسيير هذا النوع من المدن الجديدة، بين النمط المركزي والنمط اللامركزي، ونمط مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وفيما يخص سياسات التمويل فتختلف بتنوع الأطر الإدارية للمدن الجديدة، و يمكن التمييز بين ثلاثة سياسات رئيسية وهي :

- سياسة التمويل الحكومي الكامل،
- سياسة التمويل من طرف القطاع الخاص،

---

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 06–305 – المؤرخ في 2006/09/10 – المحدد لمهام هيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وتنظيمها وكيفيات سيرها – الأمانة العامة للحكومة الجزائرية – ج . ر – العدد 56 – سنة 2006 .

[2]– القانون 88/01– القانون التوجيهي للمؤسسة الاقتصادية .

[3]– عبد الرؤوف مشري – تسيير المدن الجديدة بين نص التشريع وواقع التطبيق– مجلة البدر – مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية– 06– (10)– 2018– ص 587.

- سياسة المشاركة في التمويل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.[1]

1 .2. 2 المدن غير المؤطرة قانونيا:

لقد جاء قانون إنشاء المدن الجديدة واضحا و صريحا حول إمكانية إنشاء مدن جديدة في المتروبولات الأربعة (الجزائر ، وهران ، قسنطينة ، عنابة) ،كحالات خاصة لما تعانيه من ضغط سكاني ، و هذا يعطي الشرعية للمدن الجديدة المنشأة في هذه المتروبولات .

إلا أن هذه السياسة غير الواضحة للمشرع بالنسبة لبعض المدن كالمدينة الجديدة " علي منجلي « بقسنطينة ، تفتح المجال للتساؤل حول دور البلدية كمسؤول رئيسي عن التعمير في بناء وتسيير هذه المدينة و مدى اتساع دائرة صلاحيات البلدية في أرض الواقع مقارنة بما يمليه القانون من جهة ، وما يحتمه تدخل الوصاية من جهة أخرى، فقد تم إنشاء المدينة الجديدة بقرار محلي ، وعن طريق أدوات التهيئة العمرانية المتمثلة في مخطط التوجيه العمراني((PUD ، و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير((PDAU، فالمدينة الجديدة " علي منجلي " لم يتضمنها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، ولا حتى المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم، تسير بأسلوب اللامركزية [2].

2. المدن الجديدة والذكية صديقة للبيئة واستراتيجية لإعادة التوازن البيئي:

إن انشاء أي مدينة جديدة يجب أن يتم بالتلاؤم مع تنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات القطاعية المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ، والذي بدوره ينص على إمكانيات إنشاء أي مدينة جديدة ويحدد وظائفها، حيث ينبغي أن تتضمن العديد من المعايير الصحية والاقتصادية البيئية والاجتماعية وحتى الثقافية من أجل خلق نسيج متناسق ليتجسد في مشروع على أرض الواقع، يعمل على تغطية متطلبات المواطن الضرورية مع حتمية العمل على تحقيق المصلحة والمنفعة الوطنية ذات بعد بيئي واقتصادي تنموي فعال.

1.2 متطلبات انشاء المدن الجديدة وعلاقتها بعناصر النظام العام الجمالي والبيئي:

يعتبر الحفاظ على النظام الجمالي والرونقي للمدينة من بين أهم الأهداف الذي يسعى إليه الضبط الاداري المعاصر، فهو من بين الاعتبارات الواجب أخذها بين الاعتبار عند أنشاء مدن جديدة ، نظرا لما له من دور في الحفاظ على عناصر النظام العام المعاصر، فهو هدف من الأهداف الحديثة لضبط الإداري فهو يتصل أكثر بالضبط البيئي و لقد ذهب جانب من الفقه إلى ضرورة اعتباره بما تتخذه سلطات الضبط من إجراءات بقصد المحافظة والتنظيم وتنسيق في المدن أو في الأحياء أو في الشوارع وفي ذات الوقت يعتبر بمثابة طائفة من تدابير للنظام العام، وفي ذات الوقت يعتبر دور الضبط الإداري في هذا الشأن حفاظا على البيئة من أي تجاوزات وحماية لها، ذلك بحماية الطابع الجمالي و حماية الآثار سواء كانت طبيعية أو تاريخية أو أي عشوائيا تمس برونق المدينة[3].

2 . 1 . 1 استراتيجية الطاقات المتجددة كأساس لإقامة مدينة جديدة.

---

[1]- كتاف كريمة- المرجع السابق – ص 85.

[2]- عبد الرؤوف مشري- المرجع السابق- 589.

[3]- بوقرط ربيعة- فعالية الضبط الاداري في تحقيق الأمن البيئي في التشريع الجزائري- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية- قسم العلوم الاقتصادية والقانونية – العدد 20- 2018- ص 244.

ظهرت الطاقة المتجددة أو ما يطلق عليها أيضا بالطاقة النظيفة بعد توجه العالم الكبير نحو الطاقة غير المتجددة والتي أوشكت على النفاذ، وهذا ما يُفسّر لجوء الباحثين والمهندسين لتسخير الطاقة المتجددة كالشمس والرياح وحرارة الأرض والبحار والمد والجزر والأنهار والمواد العضوية، في إنتاج الكهرباء التي لا يخلو أي منزل في هذا العالم من استخدامها، والتي تُعد المشغّل الأساسي للعالم من كافة النواحي كالجانب العسكري، الصناعي، التجاري، والمنزلي، مما يعني أنها لا تنفد مع الاستهلاك الكبير ودائمة التجدُّد، وهي البديل عن الموارد غير القابلة للتجديد كتلك المستخرجة من باطن الأرض، كالنفط و الغاز، وتتمثل في حرارة الأرض الجوفية والشمس و الرياح ، وهي إحدى طرق التحسب للمستقبل، وقد عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على أنها : "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، "تستغل الموارد الطبيعية القابلة للتجديد بحيث لا يتم إهمالها أو الإضرار بها أو الحد من قابليتها للتجديد وذلك من أجل الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية [1].

تختلف الطاقات المتجددة عن مصادر الطاقة غير المتجددة بأنها غير محدودة وصديقة للبيئة ولا تؤثر عليها بتاتًا، أو أن تأثيرها بسيط لا يُقارن مع تأثير الوقود الأحفوري مثلًا، وتعد فرصا اقتصادية رئيسية في الاستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة. [2]

وقد أصبحت مصادر الطاقة المتجددة جزءًا لا يتجزأ من مسؤولية الشركات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، تهدف الفكرة من استخدام الطاقة المتجددة في الوصول إلى تنمية مستدامة وأكثر نظافة، وللطاقة المتجددة عدَّة مزايا تعود فوائدها على الإنسان والبيئة، وهذا ما تسعى له ايضا الدولة الجزائرية من خلال مختلف نصوصها القانونية ومشاريعها التنموية من أجل بيئة أفضل بطاقة أنظف وبتوفير بعيد المدى ، من خلال ما يطلق عليه بالمدن الذكية والجديدة.

2 .1 .2 أهم الدوافع البيئية والاقتصادية لاتباع سياسة المدن الجديدة.

لقد ظهرت المدن الجديدة كرد فعل للازدحام ، والكثافات العالية للسكان في المدن الكبيرة ،ونقص الخدمات ، وزيادة مشاكل البنية الأساسية والنقص الكبير في المساكن في المدن الرئيسية، فكانت من بين دوافع إنشاء المدن الجديدة التحكم في الاتساع غير المنظم للمناطق الحضرية، وإيجاد اتزان بين السكن والعمل، وتقليل الكثافات السكانية، وتوفير الخدمات، وجذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى، وتوزيعها في مختلف مناطق الإقليم، وتشجيع عملية التنمية في الأقاليم ذات الموارد خاصة غير المستغلة، وبذلك اختلفت دوافع إنشائها من دولة لأخرى بحسب المشاكل التي تحركها. [3]

وهذا ما يندرج تحت الدوافع التالية :

- الدوافع الاجتماعية تتمثل الدوافع الاجتماعية في مشاكل النمو الديمغرافي من حيث التوزيع والكثافة ومشاكل أخرى مرتبطة بتحسين معيشة السكان .

---

[1]- وليد اعراب- المدينة والبيئة في إطار التنمية المستدامة – الملتقى الوطني الرابع حول :التهيئة العمرانية في الجزائر : الواقع و الأفاق- يومي 3 و 4 ماي 2010 -جامعة سكيكدة – https://pmb.univ-saida.dz/budspopac/doc_num.php?explnum_id=2457 -2010 - ص 7.

[2]- مصطفى يوسف كافي- التنمية المستدامة- الأردن – شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع- 2017- ص 230 .

[3]- كتاف كريمة – المرجع السابق – ص 27 .

أي أن اللجوء إلى سياسة المدن الجديدة يكون بدافع ضبط وتصحيح النمو الزائد لمدينة قائمة ، وذلك للتخفيف من تفاقم عدم التوازن فيها بين متطلبات الحياة اليومية للسكان وقدرة هيكل المدينة على إشباعها، فارتفاع عدد السكان وتدفق تيارات الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة أدى إلى ارتفاع نسبة نمو المدن ، أو ما يعرف بالتركز الحضري ، لاسيما في المدن الكبرى بما فيها العواصم، وهذا أدى إلى توسع عمراني ضخم و غير منتظم .[1]

كما أن هناك انخفاض مستوى المعيشة، ومشكلة المساكن، والحياة المملة، فهذه كلها عوامل طرد من ناحية الريف، وهناك عوامل جذب في المدن كارتفاع مستوى المعيشة، توافر الخدمات والطلب على العمل خاصة في الصناعة، وهذا يدعو للرغبة في الاستقرار في المدن. [2]

تعتبر الدوافع الاقتصادية وكذا البيئية من بين أهم الدوافع وأكثرها لزوما عند انشاء مدن جديدة كونها سياسة حضارية للسعي للتنمية المستدامة والتي ترتكز بالأساس على الاقتصاد، مع ضرورة التركيز على البعد البيئي الذي أضحى يعتبر من بين الأساسيات الواجب أخذها بعين الاعتبار في جل المشاريع التنموية دون استثناء، نظرا للأهمية البالغة للسلامة البيئية في ظل الواقع الذي يعيشه ويشهده العالم مؤخرا، فالغاية الاقتصادية من وراء انشاء مدينة جديدة هي في محاولة تطوير وتنمية اقتصادية للمناطق الحضرية، لما تتوفر عليه من إمكانيات وموارد هامة يمكن من خلال إقامة مدن جديدة بها لاستغلال هذه الموارد، بصورة اقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع[3]

كما أن إقامة المدن الجديدة في بعض الأقاليم المتخلفة، لها دور حضري واقتصادي في تنميتها وازدهارها، وهذا ما جاءت به نص المادة 05 من القانون رقم 02/08 بقولها: « يعد كل إنشاء لمدينة جديدة مشروعا ذا منفعة وطنية في مفهوم التشريع المعمول به، وهذا يترجم في العديد من الغايات تتمثل أهمها في:

– تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني .

– السعي نحو انتشار الصناعة وتوزيعها بشكل متوازن عبر مختلف بقاع الوطن وعدم تمركزها، الأمر الذي يسمح بخلق استثمارات عمومية وخاصة على مختلف الأقاليم في الدولة .

– تشجيع التنمية الجهوية والإقليمية وذلك من خلال خلق فرص جديدة للاستثمار عن طريق جذب القطاع الخاص، وارساء النظام التنافسي, حيث أن تنويع النشاطات الاقتصادية والصناعية والوظائف المختلفة يؤدي إلى خلق مناصب الشغل، وهذا يرافقه جذب السكان وإقبالهم على هذه المناطق, وهذا ما يتكرس في البعد الاجتماعي لهذه المشاريع المتعلقة بإنشاء مدن جديدة، سعيا لاستغلال امكانياتها الطبيعية والاقتصادية.[4]

انطلاقا من هذه الدوافع الاقتصادية والاجتماعية كان لابد من الوصول للحديث عن أهم الدوافع الطبيعية ذات البعد البيئي والمتمثلة في:

---

[1]– حسينة غواس– الآليات القانونية لتسيير العمران– مذكرة ماجستير– منشور على الرابط: http://193.194.84.143/handle/123456789/131293?locale-attribute=en كلية الحقوق– جامعة منتوري قسنطينة– 2012– ص01.

[2]– جمال حمدان – جغرافيا المدن – الطبعة الثانية – القاهرة – عالم الكتاب– دون تاريخ– 330.

[3]– حامد عبد الهادي– المجتمعات العمرانية الجديدة بين العالمية والمحلية– دراسة للحالة المصرية– القاهرة – دار غريب للنشر– ص 23 .

[4]– القانون رقم 02/08– المرجع السابق.

– الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية من أجل الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية بتسيير عقلاني وراشد في الاستغلال للمحافظة عليها للأجيال القادمة.

– إقامة مدن صديقة للبيئة كعالج لمشكلات التلوث الخانقة بالمدن الكبرى،

– السعي لمواجه التحديات التي تعيشها وتواجهها المدن الكبرى والصغرى اليوم وأكثر من أي وقت مضى، فيما يخص نوعية البيئة الحضرية (المياه، النفايات، الضجيج، المساحات الخضراء...) ، حيث تزدحم المدن الكبرى بشتى أنواع وسائل النقل، وكذلك تموقع القاعدة الصناعية بها، مما أدى إلى تدهور البيئة. [1]

محاولة التمكن من مواجهة بعض الظواهر الطبيعية التي تسبب مشكلات غير متوقعة و التي تتمثل في الزلازل والبراكين والفيضانات على غرار زلزال بومرداس وفيضانات غرداية، وما أضفت عليه من تأثير سلبي، والتي أظهرت هشاشة البنى التحتية للدولة الجزائرية وعلى غرار العديد من دول العام ,

إذ تعتبر المدن الجديدة بخصائصها ، وملامحها العمرانية المتميزة بوجود حزام أخضر محيط بها ، بالإضافة إلى تواجد مساحات خضراء بداخلها، واتسامها بانخفاض الكثافة السكانية، كل هذا من شأنه أن يشكل بيئة صحية لسكانها عكس المدن الكبرى، إن من أهم دوافع إنشاء المدن الجديدة إيجاد بيئة حضرية صحية توفر لسكانها مؤشرات الأمن الصحي، حيث يعد هذا الدافع أحد العوامل الكامنة وراء إنشاء المدن الجديدة في كثير من دول العامل سعيا منها إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية وهذا بالمحافظة على عناصر هذه البيئة.

– الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية من أجل الحفاظ على هذه الموارد والثروات الطبيعية بطريقة عقلانية وراشدة في استغلالها بالمحافظة عليها للأجيال القادمة.

– إقامة مدن صديقة للبيئة كعالج لمشكلة التلوث الخانقة بالمدن الكبرى. [2]

2.2 توزيع المدن الجديدة في الجزائر(نماذج ميدانية):

إن سياسة المدن الجديدة في الجزائر، اعتمدت توزيعا يمتد على أربعة أطواق، يتضمن كل طوق عدة مدن جديدة ، منها ما كان فوق أنوية أو تجمعات موجودة ، مثل : مدينة (سيدي عبد الله)، و منها ما كان جديد كل الجدة على موقع بكر، إلا أنه تم إعادة النظر فيها ، و (أصبحت المدن الجديدة في الجزائر ثلاث صور هي :

– المدن الجديدة للامتياز ، و تتحكم في التوسع الحضري (مدن الحزام الأول في التل) : سيدي عبدالله ، بوينان ،

---

[1]– كتاف كريمة – المرجع السابق – ص30.

[2]– مصطفى عايدة– (دون تاريخ)– المدن الجديدة ألية لتنظيم التوسع العمراني وتوجيهه– مجلة الدراسات القانونية– https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40469 – تاريخ الاطلاع : 2022/01/29– 15:50– ص 11.

– المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي (مدن الحزام الثاني في الهضاب العليا) : بوغزول .

المدن الجديدة لدعم التنمية المستدامة (مدن الحزام الثالث في الجنوب) : المنيعة ، حاسي مسعود .

نوضح النوعين الثاني والثالث منها بنوع من التفصيل لمدى ارتباطهما بموضوع مداخلتنا أكثر.[1]

2 .2 .1 مدن لإعادة التوازن الاقليمي البيئي:

تسمى خيار الهضاب العليا أو خيار المرتفعات ، وهي المدن الجديدة من التاج الثاني، ويجسد هذا الخيار هيكلة عميقة لهذه الفضاءات الداخلية للجزائر ، قصد مواجهة الآثار الثقيلة لعودة السكان، ومخاطر تفكك و تهميش شرائح كاملة من إقليمها ، ويناقض الاتجاهات الملحوظة ، ويشكل استراتيجية إدارية وطموحة لتهيئة الإقليم ، ويسمح بإعادة توزيع عقلاني للموارد ، والسكان والنشاطات.

وهي تشكل روافع قادرة على تعديل نزعة التنافر المستمر في المناطق الداخلية، حيث واجبها جذب السكان والأنشطة المحلية، ويتعلق الأمر بجعل مناطق الهضاب العليا ، فضاءات جذابة بالنسبة لسكانها من جهة، وبالنسبة لجميع الجزائريين من جهة أخرى ، قصد تثمين إعادة انتشار إرادي ، وعقلاني لجزء من سكان الشمال.[2].

في هذا السياق وبغرض تجسيد هذه الأهداف، تم اقتراح عدة مدن في التاج الثاني وهي : بوغزول في الهضاب العليا الوسطى ، مولاي سيليسن في شمال غرب ، إمدغاسن في ولاية باتنة، وكأساس قانوني مثلا ، فقد تم انشاء مدينة بوغزول كمدينة جديدة على إقليم بلدية بوغزول ولاية المدية، وعين وسارة ولاية الجلفة، وهذا ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 97/04، المؤرخ في 01/04/2004 ، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، ج . ر ، العدد 20 . 2004 سنة .[3]

2 .2 .2 مدن للتنمية المستدامة :

إن تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة والوصول إلى نتائج إيجابية وواقعية يتطلب مستوى ضروريا من الوعي المجتمعي والحس الاجتماعي المشترك بأولوية ومجالات التنمية المحلية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بناء الفرد الصالح وتجذير قيم المواطنة والمسؤولية في نفوس المواطنين وتنمية روح المبادرة ومنطق العمل البناء والتخطيط الاستراتيجي بدل الشعارات أو الارتجالية والشعبوية في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يفقد البرامج التنمية فعاليتها ومقاصدها.[4]

وأمام هذه الاعتبارات التي أقل ما يقال عنها أنها من السهل الممتنع ، كان لابد من ضرورة الاحاطة الكلية للعناصر والمتطلبات اللازمة من أجل اقامة مدن جديدة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة ، وهي المدن الجديدة التي صنفت ضمن التاج الثالث وتخص الجنوب بشساعته ومشاكله، فقد قررت استراتيجية هامة وطموحة لتنمية الجنوب الجزائري، وتقوم هذه الخطوة على تثمين موارده الهامة (لاسيما

---

[1]– كتاف كريمة– المرجع السابق– ص 55.

[2]– نفس المرجع – ص 69.

[3]– المرسوم التنفيذي رقم 97/04– المؤرخ في 01/04/2004 – المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول– ج . ر – العدد 20 . 2004 سنة.

[4]– أسعيد مصطفى– حرز الله محمد لخضر– التنمية المحلية المستدامة وفعالية الأفكار مقارنة تأصيلية من منظور فكر مالك بن نبي – كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد خيضر– بسكرة– مجلة المفكر – العدد 16 – 2017– ص 95)

المنجمية) ، وعلى تنظيم الإقليم بالإبقاء على السكان في أماكنهم ، وجلب شرائح أخرى لدعم عملية التوازن الجهوي ، وجعل الجنوب فضاء جذابا و دعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال.

كما قامت هذه السياسة على تبني إجراءات تخفيف إصدار الغاز، المسبب للاحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة مختلف التغيرات المناخية[1].

يكون هذا عن طريق إطلاق وتعميم أبراج شمسية، كمحطات كهربائية حقيقية خضراء للغد .

يتيح خيار الهضاب العليا و الجنوب الشروط المثلى لمثل هذه المخططات الخضراء في المدينة الجديدة لبوغزول كمشروع نموذجي لأغراض تجريبية .

كما أن المحروقات قد لعبت دورا كبيرا و أساسيا في الحركية الإقليمية للبلاد .

لهذا فإن تعريف مناجم جديدة للطاقة يعتبر امتدادا لأية سياسة لعقلنة الطلب ، و استغلال باطن الأرض و مضاعفة الموارد المالية الناجمة عن المحروقات .

وكمثال على هذا النوع مدينة المنيعة ، حيث جاء النص على انشائها ضمن نص المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 04/ 366– ، المؤرخ في 28/11/2007 ، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة للمنيعة ، ج . ر، العدد 76.[2]

خاتمة:

تعد تجربة إنشاء المدن الجديدة بالجزائر حديثة العهد، حيث أنه من الناحية الميدانية يتضح لنا جليا أن عملية إنشاء المدن الجديدة لا تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا كان التسيير فعالا، ومستنبطا من نصوص قانونية أكثر فعالية، فمن خلال الاطلاع على العديد من النصوص التي اعتمدها المشرع الجزائري في عملية تنظيم استراتيجية المدن الجديدة وتغطيتها ضمن اطار قانوني منظم توصلنا لجملة من النتائج وهي:

- لقد وفق المشرع الجزائري ولحد مقبول من خلال نصوصه القانونية والتنظيمية عند الموازنة بين جعل سياسة المدن الجديدة وسيلة أو خطة للتهيئة الاقليم والسعي لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، وبين جعلها استراتيجية فعالة لإعادة التوازن البيئي على المدى البعيد من جهة أخرى ، ولذلك للارتباط الوثيق بين مجال التنمية المستدامة فيما يخص البنى التحتية للدولة وبين الرغبة في الحفاظ على البيئة واعادة توازنها.
- سعى المشرع الجزائري –وإن كان بوتيرة بطيئة ومحتشمة– الى وضع معايير وشروط إنشاء مدن جديدة وذكية، مع ضرورة أن تكون متماشية مع متطلبات المواطنين من جهة و تحقيق التنمية الوطنية من جهة أخرى، قد واجهت هذه السياسة قصورا كبيرا في التنفيذ ، ويعود هذا للانعكاسات السلبية الناتجة عن ظاهرة التحضر السريع خلال السنوات الماضية.

---

[1]– كتاف كريمة – المرجع السابق – ص 74.

[2]– من المرسوم التنفيذي رقم 04/ 366– المؤرخ في 28/11/2007 – المتضمن إنشاء المدينة الجديدة للمنيعة – ج ر– العدد 76.

- حرص المشرع الجزائري على تشجيع وتعزيز الاعتماد على أساليب الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة بطاقة أنظف وتكاليف أقل وبيئة أنظف من جهة ، وبتوفير بعيد المدى من جهة أخرى.
- تواجد مدن جديدة ونجاحها يتوقف على ضرورة توفر العديد من الشروط أهمها: الموقع والعقار بالإضافة للإجراء الجوهري المتمثل في صدور المرسوم التنفيذي المنشأ للمدينة الجديدة، وكذا ضرورة توفر الامكانيات المادية وكذا القدرات البشرية الواعية لمدى أهمية مثل هذه المشاريع، من منفذين (مقاولين) أو مستغلين(المواطنين)
- قصور وضعف مردودية نظام المدن الجديدة في الواقع الجزائري، ووصفها بالمشاريع الفاشلة، وهذا ما يعكس صعوبة التنفيذ والتجسيد، لوجود ثغرات قانونية، التي تتقابل مع نقص في الامكانيات المادية والفنية والبشرية المتاحة، وعدم جدية التنفيذ بسبب كثرة التلاعب في مثل هذه المشاريع ، وهذا بسبب كثرة انتشار مظاهر الفساد الاداري والمالي داخل مختلف الادارات.

من خلال هذه النتائج نتقدم ببعض التوصيات المتواضعة والمتمثلة في ما يلي :

- على المشرع الجزائري السعي دوما نحو تعديل وتحيين نصوصه القانونية، بحيث تكون أكثر مرونة وتماشيا مع متطلبات التنمية من جهة، ومستلزمات الحفاظ على البيئة وجمالها وتوازنها من جهة أخرى كونها أصبحت من العناصر الضرورية للنظام العام المعاصر والحديث.
- العمل على توفير الامكانيات المادية والتسهيلات القانونية والادارية عند انشاء مدن جديدة، كونها تتقابل في كثير من الاحيان مع مظاهر الفساد الاداري بمختلف أنواعه خاصة البيروقراطية و الرشوة وسرقة أموال الدولة , بالإضافة لصعوبة التنفيذ نتيجة التوسع الحضري السريع.
- ضرورة نشر الوعي الكاف لدى المواطنين فيما يخص إلزامية التقيد بالاخلاقيات والتصرفات الدالة على حسن تربيهم وتحضرهم، فالعامل البشري هو أساس نجاح مثل هذه المشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال الاعلام المكثف والهادف، وتحفيزهم على التحلي بكل مظاهر الوعي والثقافة البيئية والسكنية الحضارية، من خلال الحفاظ على المرافق والأماكن العامة والخاصة.